

مكرم صادر

تردد الطبقة السياسية بإصرار وبعناد شديدين مقولة الأموال المهزبة والمحولة الى الخارج من قبل أصحاب الودائع الكبيرة وأصحاب المصارف ومديريها الكبار. أما الأموال "المهزبة"، فتشير الى أموال مشبوهة المصدر وناتجة من الفساد المستشري في البلاد، والقائمون بتهربها هم إما سياسيون نهبوا المال العام وإما أشخاص مكشوفون على الشأن العام ويوصفون بال- PEP. وأما الأموال المحولة فتشير، رغم أحقيتها المطلقة، الى معيار يوصف بالأخلاقي وليس بالقانوني. وللتذكير، فقد حملت جمعية المصارف مشروع "الكابيتال كونترول" الى الرؤساء الثلاثة وحاكم مصرف لبنان، فكان أن رفضوا كلهم تبنّيه لأسباب ما زلنا نجعلها. طبعاً، لم يكن مطلوباً اعتماد الصيغة التي اقترحتها الجمعية، بل وضع نظام قانوني يؤدي الغرض منه، أي تقييد التحاويل الى الخارج وتنظيمها. ومن المؤكد أن يصير صندوق النقد الدولي على إقرار قانون كهذا ضمن أي برنامج تعاون ومساعدة يوقع مع الدولة اللبنانية.

بغض النظر عن الوقت الضائع في زوارب السياسة اللبنانية، فإن مسألة تهريب الأموال وتحويلها ما زالت تحتلّ حيزاً واسعاً في خطاب السياسيين. وجاء أخيراً تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٤ ليزيد الطين بلةً. وفي اعتقادنا أن أسوأ ما في خطاب السياسيين وفي تعميم مصرف لبنان هو خلق توقّعات بعيدة جداً عن الواقع من حيث إمكانية أن تتوافر لهما تدفّقات بالعملة الصعبة من الخارج يعومون من خلالها خزينة الدولة وقد أفلستها السياسات المالية، ويدعمون من خلالها احتياطات مصرف لبنان وقد أنهكتها السياسات النقدية التي بعدما استنزفت الاحتياط الخاص بها لجأت إلى استعمال ودائع المصارف، من جهة لتمويل عجز المدفوعات الخارجية، ومن جهة أخرى للدفاع عن استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

وهذان التوجّهان لأهل السياسة ولحاكمة المصرف المركزي كانا يغذيان بعضهما بعضاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت احتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة إيجابية حتى نهاية ٢٠١٣ ومنتصف ٢٠١٤ تبعاً بما مقداره ٤،٢ و ٢،٢ مليار دولار. وأدت فترة الفراغ الرئاسي إلى استنزافها بل إلى لجوء السلطة النقدية إلى استعمال ودائع المصارف بالعملات لديها خلال العام ٢٠١٥ بمبلغ تخطّى ٨ مليارات دولار، وخلال عام ٢٠١٦ بمبلغ قارب ١٤ ملياراً، أي ما مجموعه ٢٢ مليار دولار.

بالعودة إلى مقولة الأموال المهزبة والمحولة وبغض النظر عما يعترها من شوائب قانونية، نرى من الضروري لتقدير حجمها اللجوء إلى الإحصاءات الدقيقة التي ينشرها فصلياً بنك التسويات الدولية، أي BIS ومقرّه في مدينة بازل السويسرية، والمعروف كذلك بلجنة بازل المُنوط بها إصدار قواعد ومعدلات الملاءة والسيولة المصرفية، وهي التي قالت أخيراً بإمكانية أن توزّع المصارف المؤنّات المطلوب تكوينها جزاء زمن الكورونا إلى خمس سنوات أو أكثر.

وينشر بنك التسويات الدولية إستناداً الى التقارير الإحصائية التي تزوّده إياها كل مصارف العالم مجموعة تُعرف بمراكز المصارف عبر الحدود، ومنها للبنانيين ResidentsofLebanon Cross – border positions. ولما كانت إحصاءات المصارف العالمية على درجة عالية من الدقة بحيث يمكن متابعة حركتها التي ننشرها في الجدول أدناه لنتمكّن من استخلاص حجم الأموال وفترة خروجها من لبنان بما يُغطّي ضمناً حزيران ٢٠١٧، وهو التاريخ الذي اعتمده إستتابياً مصرف لبنان في التعميم ١٥٤ حتى آذار ٢٠٢٠، وهي آخر فترة تتوافر عنها هذه الإحصاءات العالمية الدقيقة.

يُستخلص من الجدول أعلاه أن مجموع ودائع لبنان في نهاية الفصل الثاني من العام ٢٠١٧ لدى المصارف العالمية بلغ ٣٣٤٢٣ مليون دولار صافية من القروض، تتوزّع ملكيتها على القطاع المصرفي والمالي بمقدار ٣١٩٠٧ ملايين دولار (٩٥،٥%). ويعود منها لأصحاب الودائع غير الماليين، أي للأسر والأفراد والمؤسسات، ١٥١٦ مليون دولار. وبلغت الودائع الصافية للبنانيين والعائدة للأسر والأفراد والمؤسسات في النظام المصرفي العالمي ١٩٦٢ مليون دولار كما في نهاية حزيران ٢٠١٩، أي بزيادة ٤٤٦ مليون دولار مقارنةً مع حزيران ٢٠١٧. وتسرّع خروج الرساميل خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٩ كما تظهره معطيات الجدول أعلاه. واستمرّت وتيرة الخروج حتى نهاية آذار ٢٠٢٠ مع رصيد قدره ١٢٢٨ مليون دولار.

في حصيلة حركة الودائع، يتبيّن أن ما يمتلكه اللبنانيون لدى الجهاز المصرفي العالمي من ايداعات صافية من القروض هو مبلغ قدره ٥٠٨٠ مليون دولار. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذا المبلغ كان ١٥١٦ مليوناً في نهاية الفصل الثاني من العام ٢٠١٧، يمكن تقدير ما خرج خلال الفترة التي يحددها تعميم مصرف لبنان بـ ٣٥٦٤ مليون دولار، ٩٠% منها للأفراد والأسر (Household) و ١٠% لقطاع المؤسسات وأكثر من ٨٠% منها موظفة من الأعلى إلى الأدنى في خمس أسواق هي تحديداً: سويسرا، فرنسا، اللوكسمبورغ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولدى مصرف لبنان، بحسب إحصاءات بنك التسويات الدولية، احتياطات صافية من العملات الصعبة لدى المصارف في العالم بما مقداره ١٤٧١١ مليون دولار. وإذا أضفنا إليها التزامات المصارف التجارية البالغة سلبياً ٣٢٠٠ مليون دولار، يكون لدى مصرف لبنان ما يقدر بـ ١٧٩١١ مليون دولار من دون احتساب محفظته من الأسهم والسندات بما مجموعه ١١١٩ مليون دولار، استناداً إلى المرجع المذكور.

وعليه، إذا طبقنا معدل ١٥%، كما في تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٤، على الودائع التي خرجت منذ منتصف العام ٢٠١٧ من دون أخذ أحقية تحويلها وطبيعتها القانونية في الاعتبار، يمكن أن نتوقّع عودة ٥٢١ مليون دولار في الحد الأقصى! بينما يوهم واضعو التعميم إرضاءً للسياسيين وللمجتمع الدولي بإمكانية إعادة مليارات عدّة من الدولارات. والحقيقة أن معظم أصحاب هذه الودائع يصعب أن يخضعوا للتهديد باللجوء إلى القانون ٢٠١٥/٤٤، أي اتهامهم بجرم لم يرتكبوه. وقد يذهب بعضهم إلى مقاضاة مصرف لبنان في الخارج جزاء تهديد كهذا. وقد يُقاضون المصارف ومراقبي حساباتها إذا خرّقوا السرية المصرفية.

نفهم على ضوء التعيينات الأخيرة أن تتشدد السلطات النقدية والرقابية في مجال تقوية رساميل المصارف وفي نوعية المؤونات ومستواها إلتزاماً بالمعايير الدولية، ولكن من غير المفهوم زرع الأوهام لئلا نحصد الخيبات. ولتتحمل كل الأطراف، بما فيها هذه السلطات، مسؤولياتها ولتبن على الشيء مقتضاه، فنضع البلد ربّما على بداية الطريق الصحيح. في زمن القلة تكثر المناكفات، وليس من الضروري تحويلها إلى شكاوى ومراجعات لدى مجلس شورى الدولة وغيره من المرجعيّات الدولية. فأهل مكّة أدرى بشعابها!